



# حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#اجتماعات مجلس المفوضين واللجان

## مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي الثاني عشر

تنفيذ التقرير السنوي لعام 2019، وإلى تقرير منفصل من رئيس كل لجنة دائمة عن أعمالها وإنجازاتها خلال الفترة الماضية. ونظرًا لقرب موعد انتهاء فترة العضوية في اللجان النوعية الدائمة، أقر مجلس المفوضين التشكيل الجديد للجان فيها والتي حددتها اللائحة الداخلية بشأن تنظيم وعمل مجلس المفوضين، حيث قام أعضاء كل لجنة بانتخاب رئيسها، وكانت النتائج كما يلي: أعيد انتخاب الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة رئيسًا للجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، والتي

عقد مجلس المفوضين اجتماعه الاعتيادي الثاني عشر برئاسة الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بـضاحية السيف.

وبعد اعتماد محضر الاجتماع السابق وجدول أعمال الاجتماع المكون من أحد عشر بندًا، تناول الأعضاء موضوعات تتعلق بتوجهات المؤسسة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وخطتها المستقبلية، واستمع المجلس لما وصل إليه



العملية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقعا لانتهاك حقوق الإنسان.

وقد ثمن مجلس المفوضين الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين في مكافحة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) وحماية المواطنين والمقيمين على أرض المملكة، منوهاً بالشفافية العالية التي تتعاطى معها مختلف الجهات في الإعلان عن كل ما يتعلق بعملها لمنع انتشار المرض، مؤكداً المجلس على أهمية الحق في الصحة حيث يعتبر من أهم حقوق الانسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلاءه الاهتمام الكبير، نظراً لارتباطه الوثيق بحياة الانسان.

وتم خلال الاجتماع الاطلاع على تقرير عمل الأمانة العامة للربع الرابع من عام 2019، حيث تم اعتماده وشكر المجلس الأمانة العامة على عملها الداعم للمجلس.

تضم في عضويتها الدكتورة حميد أحمد حسين، والسيدة روضة سلمان العرادي، والسيد عمار أحمد البناي. وأعيد انتخاب الدكتور بدر محمد عادل رئيساً للجنة الحقوق والحريات العامة، والتي تضمن في عضويتها السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي، كما انتخب الدكتور مال الله الحمادي رئيساً للجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم، والتي تضم في عضويتها السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة، والدكتورة فوزية سعيد الصالح، والمحامية دينا عبدالرحمن اللطي.

وكما ناقش المجلس إمكانية تعديل مسمى لجنة الأشخاص المقيدة حريتهم إلى مسمى آخر يتوافق بصورة أشمل مع المادة 12 من قانون انشاء المؤسسة ويعكس الولاية الواسعة لدى المؤسسة في الزيارات المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات

## الوطنية لحقوق الإنسان تناقش خطتها للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي



عقدت الآنسة ماريما خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعاً عن بعد مع السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، تم خلاله مناقشة خطة عمل المؤسسة للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي، ومقابلة الطواقم الطبية وبعض المعزولين والمحتجورين، وذلك بهدف التأكد من انه تتم من خلال الإجراءات المتخذة مراعاة الحق في الصحة والرعاية الإنسانية والاطلاع عن قرب على مختلف الخدمات المساندة المقدمة لهم، بما يتناسب مع الاجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وأكد الجميع خلال الاجتماع على أهمية ضمان مراعاة حقوق الإنسان المختلفة للمعزولين والمحتجورين صحياً وللعاملين في المراكز وأهمها الحق في الصحة والحق في الحرية الشخصية، مثنين في ذات الوقت اهتمام الدولة بالحق في الصحة، وما تقوم به الحكومة من جهود كبيرة تهدف لضمان توفير الغذاء والماء، والرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين.

## اجتماع عن بعد بين "وزيرة الصحة" و "رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان"



عقد صباح يوم أمس الجمعة 27 مارس اجتماع عن بعد بين سعادة وزيرة الصحة الاستاذة فائقة بنت سعيد الصالح، ورئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الأنسة ماريا خوري، تم خلاله مناقشة الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة في الالتزام بتطبيق معايير حقوق الانسان في مواجهة فيروس كورونا في أماكن العزل والحجر والفحص. وقدمت سعادة الوزيرة شرحا كاملا عن أماكن العزل والحجر الصحي، والطاقة الاستيعابية والإجراءات الاحترازية بهذا

عمل الفريق الوطني لمكافحة هذا الفيروس، وتدعو جميع المواطنين والمقيمين بالالتزام بالإجراءات الرسمية المتخذة والتوجيهات الصحية والوقائية الصادرة من اللجنة الوطنية والجهات المساندة لها.

كما تثنى المؤسسة الخطط البديلة والطارئة التي تقوم بها الحكومة والهادفة لضمان توفير الغذاء والرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين، مما يعكس اهتمام الدولة بالحق في الصحة والحق في الغذاء والماء، وتطبيق المراقبة الصحية وحماية الصحة العامة للجميع من دون أي انتهاك للحريات الشخصية.

ومن المتوقع ان تبدأ خلال الأسبوع القادم الزيارات الميدانية من قبل المؤسسة وذلك الى عدة مواقع مثل مركز الحد، ومقر الفحص في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات والذي تم تحويله إلى مركز متكامل لفحص القادمين إلى المملكة من خارج البحرين والمخالطين والمشتبه بإصابتهم بالفيروس والمستشفى الميداني في سترة، ومركز كبار السن في المحرق، والذي تم تكريسه لفحص القادمين من خارج مملكة البحرين، وتؤكد المؤسسة ان الهدف من الزيارات الميدانية هو لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في إجراءات الفحص والعزل والحجر الصحي في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

الشأن. وكشفت الوزيرة ان الطاقة الاستيعابية والأعداد الفعلية تدل على عدم وجود أي اكتظاظ في الأماكن المحددة للعزل أو الحجر.

وأشارت رئيسة المؤسسة إلى تقدير المؤسسة التام للشفافية والوضوح الذي يتم التعامل به من خلال الكشف والإعلان المستمر عن أعداد الإصابات والمتعافين. وكما أكدت خوري أن الإجراءات الاحترازية والوقائية في هذه الأماكن لا بد ان يتم فيها مراعاة حقوق الإنسان المختلفة وأهمها الحق في الصحة والحق في الحرية الشخصية.

ورحبت سعادة الوزيرة بخطة المؤسسة للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي تفعيللا لدورها الرقابي الوارد في البند (ز) من المادة رقم (12) في قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014، ومقابلة الطواقم الطبية وبعض المعزولين والمحجورين بهدف الحصول على رأيهم في الإجراءات المتخذة والاطلاع عن قرب على الرعاية الصحية المقدمة لهم، والخدمات المساندة بما يتناسب مع الاجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وتثنى المؤسسة الجهود الإنسانية الوطنية الحثيثة التي يقودها صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والنجاحات التي حُققَت من خلال



## المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تكريم طلبة العيادة القانونية وحقوق الإنسان



الإعدادية والثانوية بمدرسة الشبيخة حصة للبنات. وتقدم الأمين العام للمؤسسة الوطنية بالشكر والتقدير للطلبة على ما بذلوه من جهود طيبة خلال فترة تواجدهم في المؤسسة، وأكد على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشجع الشباب البحريني للمشاركة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح.

كريم المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طلبة العيادة القانونية وحقوق الانسان بكلية الحقوق في جامعة البحرين - قسم المؤسسة الوطنية - بمناسبة انتهاء فترة تدريبهم لدى المؤسسة الوطنية ضمن الفصل الدراسي الأول، وعلى مشاركتهم الفاعلة في تقديم ورشة عمل حول "التنمر الإلكتروني" لطلبة المرحلة

## المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تؤكد على أهمية الحق في الصحة وبقية حقوق الإنسان

المجالات كل حسب موقعه. وكما قيل "إن الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى".

وفي هذا النطاق تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاهتمام الكبير بتثقيف المجتمع ونشر الوعي المتعلق بمرض الكورونا (كوفيد 19)، وتضمن ما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات احترازية وقائية من قبل الدولة لمكافحة هذا المرض للحد من انتشاره حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

وكجهة معنية بحقوق الإنسان المختلفة، ووفقاً لدورها الرقابي في هذا الشأن؛ تحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية على

يعتبر الحق في الصحة من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلاءه الاهتمام الكبير، نظراً لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع.

وقد أولت مملكة البحرين هذا الحق الاهتمام المناسب عبر توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، ناهيك عن تقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة.

ويتعين على كل مواطن ومقيم الاستمتاع بنعمة الصحة التي وهبنا الله تعالى إياها، وأن نحافظ عليها بثتى الوسائل حتى تستمر مسيرة حياتنا نحو تحقيق أهدافنا في كافة

مواصلة تنفيذ التوجيهات والتعليمات والإجراءات الصادرة من الجهات المختصة للحد من انتشار هذا المرض، وفي الوقت ذاته تحث المواطنين والمقيمين على إجراء الفحوصات والاختبارات الطبية المختلفة وفقاً للتعليمات والتوجيهات الرسمية حفاظاً على صحتهم وصحة أسرهم وعائلاتهم ومجتمعهم، لكي يستمتع الجميع بصحتهم وحياتهم بصفة عامة. هذا وإن المؤسسة دائماً تؤكد على استعدادها لتقديم الآراء والمقترحات الهادفة إلى الارتقاء بمختلف الخدمات المقدمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المختلفة.

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو الجميع للالتزام بالإجراءات الاحترازية لمكافحة فيروس «كورونا»

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Institution for Human Rights



يؤدي إلى تأثر بقية أفراد المجتمع وعدم تمتع الجميع بالحق في الصحة.

وتثمن المؤسسة الاهتمام الكبير الذي أولته المملكة من خلال توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، وتقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة، للحد من انتشار هذا المرض، كما تثمن المؤسسة الشفافية والمهنية العالية التي تقوم بها الجهات المعنية في توفير جميع المعلومات سواء المتعلقة بالمرض وطرق الوقاية منه، أو تلك المتعلقة بأعداد المصابين والمخالطين لهم والمتعافين، وتؤكد المؤسسة بأنها تعمل بما لديها من ولاية واسعة من خلال قانون إنشائها على متابعة التوجيهات والإجراءات الصادرة من الجهات المعنية والرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتوافق مع جميع المواثيق والصكوك الدولية ذات العلاقة.

رصدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين ما نشر في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي بشأن تجمع عدد كبير من الأفراد في أماكن عامة، مخالفة للإجراءات والتدابير الاحترازية التي أصدرها الفريق الوطني لمكافحة فيروس كورونا (COVID-19).

وتهيب المؤسسة بجميع المواطنين والمقيمين في المملكة إتباع جميع الإجراءات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة، حماية لحق الجميع في التمتع بأعلى مستويات الصحة، والذي يعتبر من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلاءه الاهتمام الكبير، نظراً لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع، حيث أن عدم التزام البعض بالتعليمات الرامية إلى احتواء الفيروس قد

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو إلى عدم بث الإشاعات في برامج التواصل الاجتماعية حول فيروس كورونا

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Institution for Human Rights



اللازمة له على مدار الساعة دون تفرقة أيًا كان نوعها.

وتؤكد المؤسسة من خلال تواصلها الدائم ومتابعتها المستمرة مع مراكز الإصلاح وتأهيل النزلاء بأنه لا يوجد نزيل مصاب بفيروس كورونا، وأن كل ما ينشأ في هذا الصدد ليس له أساس من الصحة، وأن بث أخبار وشائعات كاذبة في هذا الظرف الصحي الدقيق الذي تمر فيه البلاد يعتبر انتهاكاً صريحاً في حق المواطن في العيش بأمان من خلال نشر الخوف والقلق.

وتثمن المؤسسة عالياً ما تقوم به كافة الجهات المعنية من إجراءات احترازية وتدابير وقائية لتطبيق جميع الإجراءات المتبعة لاحتواء ومنع انتشار الفيروس في مملكة البحرين بما لا يؤدي إلى المساس بحقوق الإنسان، وبما يحفظ صحة وسلامة الجميع، داعية الجميع في مواقع التواصل الاجتماعي، إلى عدم بث الإشاعات والأخبار المغلوطة، وخصوصاً فيما يتعلق بالإصابة بفيروس كورونا، واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، وعدم الانسياق وراء الشائعات.

تابعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما تداولته بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول ظهور حالة كورونا داخل مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو، واستمعت إلى تسجيل صوتي لاحد النزلاء الذي يدعي فيه إصابة أحد النزلاء بالفيروس.

ومن خلال موقعها الحقوقي، ودورها الرقابي، ومتابعتها الحثيثة مع مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز، وزيارتها الميدانية مؤخراً إلى مراكز الاحتجاز، تود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تبين أنها رصدت عن كثب وعلى أرض الواقع الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتبعها وزارة الداخلية حسب المعايير الدولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للوقاية أو الحد من انتقال فيروس كورونا بين النزلاء، حيث لا يتم نقل أي نزيل من مراكز التوقيف إلا بعد إجراء فحصاً طبيًا شاملاً عليه بما في ذلك فحص فيروس كورونا، وفي حال كانت نتيجة الفحص إيجابية يتم عزله والحجر عليه صحياً، وتتم متابعة حالته بصورة مستمرة تحت إشراف طاقم طبي متخصص يقوم بتقديم الرعاية

## لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الثاني عشر



وتأثيرها على تمتع المقيمين في حقهم في التعليم، وانتهت إلى ضرورة إجراء التعديلات عليها بما يتفق ومبادئ أيدجان المتعلقة بالمبادئ التوجيهية بشأن التزامات الدول بحقوق الإنسان من أجل توفير تعليم عام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، إلى جانب تأكيدها على أهمية أن تمارس المؤسسة الدور المناط بها، والمتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التنسيق لعقد فعالية حول واقع التعليم ولاسيما الخاص منه في مملكة البحرين، ودعوة الجهات المختصة والمعنيين لمناقشة التحديات التي تواجههم في اتاحة التعليم للجميع من مواطنين ومقيمين.

وأجلت اللجنة مناقشة تقريرها حول عمالة الأطفال والمعد في ضوء تقرير وزارة العمل الامريكية حول عمالة للأطفال، وذلك إلى اجتماعها القادم لإجراء مزيد من الدراسة والبحث.

كما واستكملت اللجنة وضع مقترحاتها وتصوراتها للفعاليات التي تعترزم المؤسسة الوطنية التنسيق لعقدتها خلال العام الجاري، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تكريس قيمها في المجتمع بصورة تتواءم مع ما جاء في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021.

برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيدة وداد رضي الموسوي والسيد أحمد مهدي الحداد عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها العادي الثاني عشر، بمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

افتتحت اللجنة اجتماعها بثمين توجيهات جلالة الملك حفظه الله ورعاه وتقدير الجهود التي يبذلها سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في قيادة الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وأشادت اللجنة بما توليه مملكة البحرين من اهتمام كبير بالحق في الصحة، وذلك عبر ما اتخذته من إجراءات وخطوات احترازية ووقائية في سبيل نشر الوعي وتثقيف المجتمع بهذا المرض، واتخاذ كل ما من شأنه الحد من انتشاره حفاظًا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

ومن ثم استعرضت اللجنة كشفًا تضمن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وتدارست ما اتخذ فيها من إجراءات، ثم استعرضت اللجنة تقريرًا معدًا من عضو مجلس المفوضين حول حق الأطفال في التعليم المجاني، وناقشت ما جاء فيه وما انتهى له التقرير من توصيات، بالإضافة إلى استعراضها لمقترح الدراسة المعدة من قبل الأمانة العامة حول الرسوم الدراسية المطبقة في المدارس الخاصة بمملكة البحرين

## لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الشهري عن بعد



عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الشهري المعتاد عن بعد، وذلك برئاسة الأنسة ماريّا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتمنين توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه في تطبيق نظام العمل من المنزل للأه العاملة في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، مراعاة للفترة الاستثنائية في ظل الوضع الراهن، فضلا عن تقدير الجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في قيادة ومتابعة الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

ومن منطلق حرص اللجنة على تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم الأساسية التي كفلها لهم الدستور والقوانين ذات العلاقة، ولا سيما الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل، تتابع اللجنة بصفة مستمرة ومباشرة مع المعنيين بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك لضمان استمرار اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع إصابة النزلاء بفيروس كورونا وضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية كما ثمنت اللجنة قرار إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بإيقاف الزيارات إلى أجل غير مسمى حفاظا على سلامة وصحة النزلاء.

كما ناقشت اللجنة الحالات التي تضمنها كشف العقوبات والتدابير البديلة، والتي تضمن حصرا لجميع الحالات التي تلقتها المؤسسة للفترة من 2017 وحتى مارس 2020 ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وفي ذات السياق، أوضحت رئيسة اللجنة أن المؤسسة من منطلق حرصها على المشاركة الفعالة في تطبيق أحكام هذا القانون والمساهمة في إعادة إدماج من تنطبق عليهم أحكام هذا القانون في المجتمع فقد خصصت عدداً من الوظائف التي تتماشى مع الهدف الذي شرع من أجله القانون.

وتستمر المؤسسة نظراً للظروف الحالية والإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا، والتزاماً بتوجيهات وإرشادات الجهات الرسمية للحد من انتشار الفيروس، وحرصاً على صحة وسلامة الجميع في تقديم خدماتها عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر موقعها الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

وأشادت اللجنة بما توليه مملكة البحرين من اهتمام كبير بالحق في الصحة، الذي انعكس واضحا من خلال التعامل مع الازمة الحالية وثمرت توفير المعلومات والاحصائيات للجميع وما اتخذته من إجراءات وخطوات احترازية ووقائية في سبيل نشر الوعي وثقافة المجتمع بهذا المرض، واتخاذ كل ما من شأنه الحد من انتشاره حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، فضلا عما تقوم به الجهات المعنية في البلاد في سبيل إجلاء المواطنين بالخارج وقدرت اللجنة كثيرا الإجراءات اللوجستية والتدابير الإدارية المتخذة في عملية الاجلاء بطريقة تحفظ الصحة للجميع.

ومن ثم ناقشت اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وتدارست ما اتخذ فيها من إجراءات، واستعرضت اللجنة عدداً من الشكاوى، والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال شهر مارس 2020، حيث تنوعت مضامينها بين الحق في الصحة والحق في السلامة الجسدية والمعنوية، حيث تمت مناقشة كل حالة على حدة واتخذت الإجراءات المناسبة حيالها، والجدير بالذكر أن المؤسسة خلال الأشهر من يناير وحتى مارس 2019، قد تعاملت مع عدد (23) شكوى، وقدمت عدد (84) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (8) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (247) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني مقارنة بالفترة من يناير وحتى مارس 2020، فقد تلقت عدد (20) شكوى، وقدمت عدد (152) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (40) حالة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (422) اتصالا عبر الخط الساخن.

